على تمام لان معناه اه اى على تقدير كونه علما للانسان قال الماهية الانسانية اه اى شئ له النطق والجسم النامى
الحساس المتحرك بالارادة قال والمفرد اما كلي اقول لما فرغ المص من بيان تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب
شرع الآن في تقسيم المفرد الى الكلي والجزئي قال والمفرد يسمى الكلي وجزيء اه اقول فان قلت لم قسم
المص اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي دون اللفظ المركب مع ان كل واحد منهما قسم من اللفظ قال قلت لان كلية
اللفظ المركب وجزئيته انما يكون بكلية جزئية وجزئية الذي هو المفرد فان المركب من الكلي كلي والمركب من الجزئي
جزئي فيكون الكلية والجزئية عارضة اولا بالذات على المفرد وثانيا على المركب ولاجل ذلك قسم اللفظ المفرد
اليهما دون المركب فان قلت لم قدم الكلي على الجزئي وقدم الشارح على الكلي قلت لان المص نظر الى ان الكلي
جزء للجزئي كالانسان الذي هو جزء لزيد مثلا والجزء مقدم على الكل والشارح نظر الى ان مفهوم الجزئي وجودي
ومفهوم الكلي عدمي والوجودي مقدم وكلا النظرين حسن قال نفس تصور مفهومه اى من حيث انه متصور
فان قيل هو نفس التصور سواء من حيث انه متصور قلنا لان نفس التصور جزء لقيام بالنفس الجزئية وجزئية المحل
يستلزم جزئية الحال ولا يجوز انقسامه الى الكلي فلا يلزم من تغيير ليصح انقسامه الى الكلي والجزئي فان قلت
لم قسم المفرد الى الكلي والجزئي مع ان كل واحد منهما اولا وبالذات صفة المعنى وثانيا بالعرض صفة اللفظ تسمية
الدال باسم المدلول قلت لان تقسيم اللفظ المفرد اليهما قريب لفهم المبتدى من تقسيم المعنى اليهما وان كان تقسيما
حقيقيا قال انما قيد المفهوم بالتصور اه اقول كانه اشارة الى جواب سؤال مقدر وسؤال يقال لم قال المص
الجزئي ما يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة ولم يقل الجزئي ما يمنع مفهومه من وقوع الشركة فاجاب عنه بقوله
وانما قيد المفهوم بالتصور اه حاصله ان يقال لو لم يقيد المفهوم بالتصور بل قال الجزئي ما يمنع مفهومه عن وقوع
الشركة فيه لزم ان يكون واجب الوجود الذي هو الكلي جزئيا لانه مانع عن وقوع الشركة فيه بالنظر الى الدليل
الخارجي ولا يكون تعريف الجزئي مانعا ولا تعريف الكلي جامعا ولما قيد بالتصور خرج عن تعريف الجزئي واجب
الوجود ودخل في تعريف الكلي لان تصور مفهومه لم يمنع من وقوع الشركة فيه وان كان مانعا بالنظر الى الدليل الخارجي
فيكون الجزئي مانعا وتعريف الكلي جامعا قال والكلي اما ذاتي اقول لما فرغ المص من بيان تقسيم اللفظ
المفرد الى الكلي والجزئي شرع الآن في تقسيم الكلي الى الذاتي والعرضي دون الجزئي قلت لان الجزئي اذا نسب

الشئ

الى شئ آخر فذلك الشئ اما ان يكون كذلك اولا فان كان الاول لا يكون الا عرضيا وان كان الثاني يكون مباينا له
فلا يكون ذاتيا ولا عرضيا لان الذاتي والعرضي لا بد ان يكون محمولا والمباين لا يكون محمولا فان قلت لم قدم
الذاتي على العرضي ولم يعمل بالعكس قلت لان مفهوم الذاتي وجودي ومفهوم العرضي عدمي والوجودي مقدم
عليه فلان الذاتي اما نفس الشئ كالنوع مثلا او داخلا فيه او جزء منه والعرضي خارج عنه ونفس الشئ وجزئه
مقدم على الخارج منه فان قلت لم اعتبر المص الانقسام الى الذاتي والعرضي في الكلي دون الجزئي مع ان كل واحد
منهما قسم من المفرد قلت لان كل جزئي عين ما صدق عليه لا يكون داخلا ولا خارجا فلا يتصور فيه هذا
الانقسام ولاجل ذلك اعتبر الانقسام المذكور في الكلي دون الجزئي قال بالنسبة الى الفرس اه فان الفرس
الذي عبارة عن الحيوان الصاهل الذي هو حقيقة الفرس وذاك الفرس وغير ذلك من جزئياته والحيوان
داخل فيه لان الفرس مركب من الحيوان والصاهل اقول وعلى هذا يكون نفس الماهية ولقائل ان يقول لا نم
ان نفس الماهية كانت من العرضيات وانما يكون ان كان خارجا عن تلك الحقيقة فلا يكون نفس الماهية ذاتيا
لعدم دخولها في تلك الحقيقة ولا عرضيا لعدم خروجها عنها بل يكون واسطة بين الذاتي والعرضي اللهم الا ان
يقال هذه العبارة لم يكن في كلام المص قال لانها خالف الذاتي اقول لان الذاتي قد ذكر التفسير ما يكون
ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته ونفس الماهية عين حقيقة جزئياتها كالانسان مثلا فان جزئياته زيد
وعمرو وبكر وغير ذلك وحقيقتها هي الحيوان الناطق الذي عين الانسان وغير ذلك من الانواع قال
قد يقال الذاتي ما ليس بعرضي اى ان الذاتي مقول بالاشتراك على معنيين المعنى الاول ما يكون داخلا
في حقيقة جزئياته والمعنى الثاني ما ليس بعرضي والمعنى الثاني اعم من المعنى الاول لان نفس الماهية ذاتي على المعنى الثاني
دون الاول وكذا العرضي بمعنيين الاول ما لا يكون داخلا في حقيقة جزئياته والمعنى الثاني ما يكون خارجا
عن تلك الحقيقة والمعنى الاول اعم من المعنى الثاني لان نفس الماهية عرضي على المعنى الاول دون الثاني
لان نقيض الاعم من شئ مطلقا اخص من نقيض الاخص منه قال لا يقال ان الذاتي هو المنسوب الى الذات
حاصل هذا السؤال ان يقال ان نسبة الذات على نفس الماهية لا يجوز لان الذاتي هو الذي نسب الى الذات
فان الياء فيه للنسبة ونفس الماهية عين الذات فلو كانت ذاتيا لزم انتساب الشئ الى نفسه وهو

الثاني صح

الذاتي مقول بالاشتراك على معنيين الاول ما يكون داخلا في حقيقة جزئياته والثاني ما ليس بعرضي

Copyright © King Saud University